ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة 2010–2020 في ظل أزمة السيولة لصائفة 2020

The need to use cashless means of payment as an alternative to liquidity in Algeria - An analytical study for the period 2010-2020 in light of the liquidity crisis of summer 2020

روشو عبد القادر
Rouchou Abdelkader

المركز الجامعي بتيسمسيلت – الجزائر – rouchou.abdelkader@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2021/03/29 تاريخ النشر: 2021/04/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية استعمال وسائل الدفع الكتابية في التعاملات المالية والتجارية في المجتمع الجزائري، مع تسليط الضوء على أزمة السيولة لصائفة 2020، وذلك من حيث الاسباب وكذا الاجراءات المتخذة قصد التخفيف من حدتها.

وخلصت الدراسة الى ضرورة مباشرة اصلاحات عميقة للنظام المالي والبنكي في الجزائر، اضافة الى تعزيز دور بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته الرقابية والتنظيمية لمستوى الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: أزمة، بريد الجزائر، سيولة، وسائل دفع، ودائع.

تصنيف JEL: E52, E58, H68

Abstract :

This study aims to highlight the importance of the use of cashless means of payment in financial and commercial transactions in Algerian society, while shedding light on the liquidity crisis of summer 2020, in terms of reasons, as well as the measures taken to reduce its severity.

The study concluded that profound reforms of the financial and banking system in Algeria should be undertaken, in addition to strengthening the role of the Bank of Algeria in the exercise of its powers of control and regulation of the level of the money supply. circulating in the economy.

المؤلف المرسل: روشو عبدالقادر **الإيميل:** rouchou.abdelkader@cuniv-tissemsilt.dz

Keywords : Crisis, Algerian post, liquidity, means of payment, deposits
JEL clafication codes : E52, E58, H68.

1.مقدمة:

ظاهرة النقص الحاد في السيولة النقدية هي واحدة من الظواهر السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فكل مرة ومع اقتراب المناسبات الاجتماعية أو الدينية تظهر إلى السطح مشكلة ندرة السيولة على مستوى مكاتب البريد وحتى على مستوى البنوك، لكن ما يميز مشكلة السيولة لسنة 2020 اضافة الى مناسبة عيد الأضحى، هو تزامنها مع جائحة "كورونا COVID-19" التي شلت الاقتصاد الوطني منذ مارس 2020، وما ترتب عنها من تعطل للنشاط الاقتصادي، ومنه أجبر الكثير على البطالة خاصة أصحاب المهن اليدوية واليومية، إضافة إلى هذا عدم تسديد الفواتير المستحقة خلال هذه الفترة (كفواتير الماء، الكهرباء والغاز)، إضافة إلى الضرائب بمختلف أنواعها.

ومع اقتراب مناسبة عيد الأضحى المبارك وما تتطلبه هذه الشعيرة الدينية من استعمال للسيولة بشكل مباشر، كشراء الأضحية خاصة، تشكلت بذلك طوابير طويلة من المواطنين أمام مكاتب البريد بشكل خاص قصد سحب الرواتب (العمال)، أو المعاشات (المتقاعدين) أو حتى بعض المنح بالنسبة للمتضررين من جائحة "كرونا"، لكن الأمر – وإن تفاقم هذه السنة– يتكرر كل مرة مع اقتراب المواعيد الاجتماعية التي يزداد فيها مستوى الانفاق لدى الأسر الجزائرية.

إشكالية البحث: في سياق ما سبق ذكره ونظرا لكون ان الفرد الجزائري يفضل استعمال النقود الورقية (الملموسة) في تسوية مختلف التزاماته، يمكن طرح الإشكالية التالية:

الى اي مدى يمكن استعمال وسائل الدفع الكتابية في الاقتصاد الجزائري ؟ وما علاقة ذلك بأزمة السيولة لصائفة 2020؟ وللإحاطة جوانب هذا الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالسيولة النقدية؟ وماهي تصنيفاتها؟
2- كيف تطورت مكونات الكتلة النقدية للجزائر خلال الفترة 2010-2020؟
3- ماهي اسباب ومظاهر أزمة السيولة لصائفة 2020؟ وما هي الحلول المقترحة لها؟

فرضيات البحث: تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين اساسيتين وهما:

1- العزوف عن استعمال وسائل الدفع الكتابية مرده الى عدم الثقة في النظام المالي والبنكي الجزائري؛

2- عدم التنسيق الجيد بين بنك الجزائر ومكاتب البريد فيما يخص الطلب على السيولة في أوقات الذروة؛

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول واحدة من أهم الظواهر التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والمتمثلة في الاستعمال المفرط للنقود القانونية، وما ينجر عن ذلك من نقص حاد في السيولة خاصة في المناسبات الوطنية والدينية، يضاف إلى هذا أنّ نقص السيولة هذه السنة تزامنت وانتشار وباء "كوفيد-19"، والذي يتطلب إجراءات خاصة للحد منه تنعكس على السلوك العام للمواطن.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على وضعية ومكونات الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وابراز مكانة وحجم السيولة النقدية منها، اضافة الى ربط الوضعية النقدية للبلد بأسباب ازمة السيولة لصائفة 2020، ومنه طرح تصور يرتكز على الاستعمال التدريجي لوسائل الدفع الكتابية –كبديل عن السيولة النقدية – لتفادي تكرار مثل هذه الازمات مستقبلا.

دراسات سابقة: في اطار اعداد هذا البحث تمكنا من الاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل أو بآخر، ومنها نذكر ما يلي:

1- دراسة سليمان ناصر، (2011)، بعنوان: **ازمة السيولة النقدية في الجزائر الاسباب والحلول،** حيث حاول الباحث الاجابة على الاسئلة التالية: ماهي اسباب ازمة السيولة لسنة 2011؟ كيف نشأت وتطورت؟ وماهي الحلول المقترحة لها حماية للمواطن والاقتصاد الوطني؟ وخلصت هذه الدراسة الى ان السبب الرئيسي لهذه الازمة هو سوء تقدير الطلب على السيولة في فترات معينة من قبل الجهات المسؤولة عن ضخ ومراقبة مستوى السيولة، خاصة على مستوى مكاتب البريد والوكالات البنكية، وأن الحلول الممكنة لهذه الأزمة كانت ذات طابع سياسي اكثر منه اقتصادي، وبالمقابل يقترح الباحث ضرورة تفعيل التعامل بالوسائل الكتابية (خاصة الشيك) لتفادي مثل هذه الأزمات.

2- دراسة صاري علي والبحري عبدالله، (2017)، بعنوان: **محددات الاستعمال المتزايد للسيولة النقدية في الاقتصاد الوطني – الفترة 2000-2014**، حيث عالج الباحثان اشكالية العوامل أو المحددات التي تجعل الافراد الاقتصاديين في الجزائر يستخدمون النقود السائلة بشكل مفرط في المبادلات التجارية. وقد انتهت الدراسة الى ان الاستخدام المتزايد للسيولة النقدية في الاقتصاد يرجع الى مجموعة من العوامل منها: السياسة النقدية التوسعية، عثرات النظام المصرفي، ثقافة المواطن في جانب المعاملات المالية، وايضا ارتفاع حجم السوق الموازية، والتحسن في منظومة الأجور بالنسبة لفئة الموظفين، مما عزز الاستعمال

المتزايد للنقود السائلة في المعاملات التجارية، ويقترح الباحثان في هذا الشأن اعادة بعث إلزامية التعامل بالشيك وايضا الاستعمال الواسع لبطاقة ما بين البنوك (Carte CIB).

3- دراسة :محمد شايب، (2017)، **بعنوان الدفع الالكتروني كآلية للحد من ازمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري**، حيث تطرق الباحث الى اشكالية: ما مدى فعالية الدفع الالكتروني كآلية للتقليل من ظاهرة اكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري امام افرازات انهيار اسعار النفط، وخلصت الدراسة الى ان عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر لاتزال محدودة، وان تعميمها يتطلب توسيع ثقافة الدفع الالكتروني لدى الفرد الجزائري وتسهيل الاجراءات مما ينتج عنه استقطابا للأموال المتواجدة في السوق الموازية، وان الاجراءات المتخذة سنة 2016، والخاصة بالأموال المتداولة خارج البنوك كانت لها آثار سلبية اكثر منها ايجابية، وهذا ما ادى الى نوع من عدم الثقة ترجم ميدانيا في سحب الاموال من الدوائر الرسمية.

هيكلة البحث: سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: مكانة السيولة النقدية ضمن تركيبة الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-20120

المحور الثاني: ازمة السيولة النقدية لصائفة 2020، اسبابها ومظاهرها؛

المحور الثالث: حلول وإجراءات للتخفيف من حدة الازمة حاليا وتجنبها مستقبلا؛

2.مكانة السيولة النقدية ضمن تركيبة الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010–2020

1.2. مفهوم السيولة

تعتبر النقود أكثر الموجودات سيولة لأنها تلعب دور وسيلة الأداء بصفة عامة وحالية وبدون حدود، غير أن خصائص السيولة لا تنحصر في النقود فقط، إذ توجد موجودات أخرى لها سيولة كبيرة وإن كانت دون مستوى سيولة النقود وهي الموجودات التي تلعب دور وسائل الائتمان، فهي لا تحل محل النقود بصفة دائمة ولكنها قابلة بأن تحول بسهولة نسبية إلى سيولة تامة (فتح الله ولعلو، 1981، صفحة 303) .

2.2. مستويات السيولة:

تصنف الكتلة النقدية حسب درجة سيولتها الى: (خليل عبدالقادر، 2012، صفحة 104)

المستوى الاول:(M1) ويمثل مجموع وسائل الدفع والكتلة النقدية بالمفهوم الضيق أي: M1= E+D

حيث: E النقود المتداولة، D هي الودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية المفتوحة بالمؤسسات النقدية.

المستوى الثاني: (M2) ويعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، وهو مجمع يعبر عن مجموع وسائل الدفع المتاحة: أي (M1) مضافا إليها الودائع لأجل (DT) أو أشباه النقود: $M2= M1_{+} DT$

المستوى الثالث: (M3) ويطلق عليه السيولة الكلية للاقتصاد ويشمل على المجمع (M2) مضافا إليه ودائع الأجل (S) وعليه يمكن التعبير عليه بالعلاقة التالية: $M3= M2+ S$

2.3.النقود الكتابية: وهي تلك الإيداعات التي تتخذ شكل حسابات جارية (أو ودائع تحت الطلب) لدى البنوك التجارية وتسجل كرصيد دائن لصالح الوحدات الاقتصادية غير المصرفية (خليل عبدالقادر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، 2012، صفحة 32)، أو بعبارة أدق هي كل الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية التي تنتقل من فرد إلى آخر عن طريق الشيكات أو الترحيلات عوض النقود الائتمانية (فتح الله ولعلو، 1981، صفحة 281)،كما تستخدم إضافة إلى الشيكات بطاقات الدفع الإلكترونية في تداول هذا النوع من النقود، حيث تمثل نسبة 90 % من وسائل الدفع الجارية في الدول المتقدمة (السيد متولي، 2010، صفحة 25).

3. تطور تركيبة الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010– 2020):

سنحاول في الجدول أدناه، استعراض مكونات الكتلة النقدية لهذه الفترة وذلك بالتطرق لأهم هذه المكونات والمتمثلة في الكتلة النقدية (M1) والكتلة النقدية (M2)، وكذا وضعية الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم 01: تطور مكونات الكتلة النقدية للفترة 2010– 2020 الوحدة: مليار دولار

العنصر	مكونات الكتلة النقدية (M1)		الكتلة النقدية (M1)	أشباه النقود (ودائع لأجل)	الكتلة النقدية (M2)	تغيير M2 (%)	حجم PIB
السنة	نقود قانونية	ودائع للطلب					
2010	2.098,6	3.539,8	5638,4	2524,3	8.162,7	13,7	11.991
2011	2.571,5	4.570,2	7141,7	2787,7	9.929,2	21,6	14.589
2012	2.952,3	4.729,1	7.681,5	3.333,6	11.015,1	10,9	16.209
2013	3.204,0	5.045,8	8.249,8	3691,7	11.941,5	08,4	16.647
2014	3.658,9	5.918,0	9.603,0	4083,7	13.686,8	14,6	17.228
2015	4.108,1	5.136,3	9261,1	4.443,4	13.704,5	0,1	16.712
2016	4.497,2	4.909,8	9407,0	4.409,3	13.816,3	0,1	17.514
2017	4.716,9	5.549,2	10266,1	4.708,5	14.974,6	0,8	18.5758
2018	4.926,8	6.477,3	11.404,1	5.232,6	16.636,7	08,8	20.2590
2019	5.421,4	5795,8	11.217,1	5.394,0	16.611,1	11,0	20.2884
2020*	/	/	12500		18.209		21424.6

Sources: (minister des finances, 2018)+ (Banque d'algerie, 2019) (Fond monétaire international, 2018, p. 28)

* تقديرات سنة 2020

الشكل رقم01:تطور الكتلة النقدية (M2) والناتج المحلي الخام (PIB) في الجزائر للفترة 2010–2020

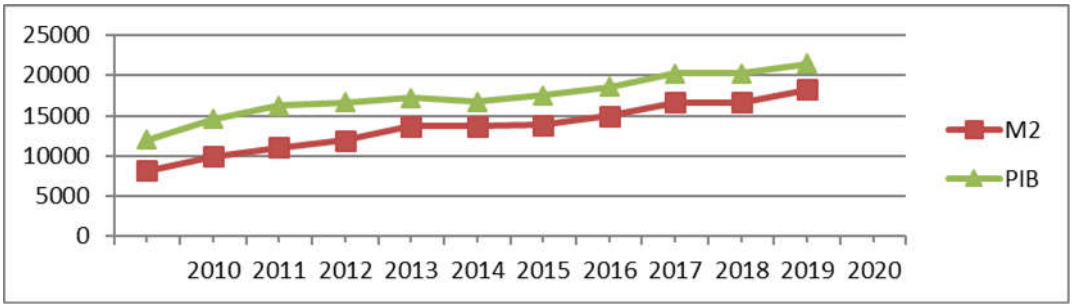

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 01 أعلاه

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن حجم النقود القانونية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، فمن مقدار 2098.6 مليار دينار سنة 2010 الى حجم 5421.4 مليار دينار سنة 2019، وهذا ما يفسر اهمية هذا النوع من النقود في مكونات الكتلة النقدية في الجزائر، اما حجم الودائع تحت الطلب فهو الآخر تضاعف خلال فترة الدراسة، بحيث انتقل من 3539.5مليار دينار سنة 2010 الى 5795.8مليار دينار سنة 2019، غير ان اعلى حجم كان سنة 2018 بمقدار 6477.3 مليار دينار، ان الارتفاع المستمر لحجم الودائع تحت الطلب يعتبر مؤشرا ايجابيا يدخل ضمن العوامل المساعدة على استعمال وسائل الدفع الكتابية في المعاملات، ذلك ان هذه الودائع يقابلها فتح حسابات جارية (سواء على مستوى البنوك او مكاتب البريد او حتى الخزينة العمومية)، هذه الزيادات المستمرة في هذين العنصرين هو ما يفسر الزيادة الاجمالية في الكتلة النقدية (M1) والتي كانت سنة 2010 تقدر بـ 5638.3مليار دينار لتصبح سنة 2020 عند سقف 12500مليار دينار. في حين عرفت الودائع لأجل نموا متزايدا (من 2524.3مليار دينار الى 5394.0مليار دينار سنة 2019)، غير ان هذا النوع من الودائع لا يعتبر مرتفعا جدا نظرا لكونه مرتبط بمستوى الدخل المنخفض للفرد الجزائري وايضا العائق العقائدي فيما يخص معدل الفائدة (الربا) المطبق على هذه الودائع. وبإضافة الودائع لأجل للكتلة النقدية (M1)، نحصل على الكتلة النقدية (M2) التي ستبلغ –كتقدير- سنة 2020 الـ 18209مليار دينار بمعدل نمو متوسط بلغ 09%، وبالمقارنة مع حجم الناتج المحلي الخام الذي من المنتظر ان يبلغ مع نهاية 2020 مقدار 21424.6 مليار دينار (FMI, 2018, p. 28)،فإن الكتلة النقدية اقل من الناتج المحلي وهو ما يفسر الحاجة الى السيولة.

1.3. هيكل الودائع تحت الطلب حسب المؤسسات المالية والبنكية في الجزائر للفترة 2010– 2019

الجدول الموالي يوضح توزيع الودائع تحت الطلب على المؤسسات المالية والبنكية خلال فترة الدراسة

الجدول رقم 02:هيكل الودائع تحت الطلب بالمؤسسات المالية والبنكية للفترة 2010–2019**

السنوات	ودائع جارية لدى البنوك	ودائع جارية لدى الخزينة العمومية	ودائع حساب البريد الجاري	مجموع الودائع تحت الطلب	نسبة المجموع الى(M2)%
2010	2804,4	322,6	412,8	3539,8	43,36
2011	3536,2	518,7	515,3	4570,2	46,02
2012	3380,2	758,7	590,3	4729,1	42,93
2013	3564,5	860,2	621,1	5045,8	42,25
2014	4434,8	788,8	694,5	5918,0	43,23
2015	3891,7	537,2	707,4	5136,3	37,47
2016	3745,4	405,0	759,4	4909,8	35,53
2017	4513,3	261,3	774,5	5549,2	37,05
2018	5371,8	241,8	863,6	6477,3	38,93
*2019	4527,9	359,0	908,8	5795,8	/

Sources : (minister des finances, 2018) + (Banque d'algerie, 2019)

* الى غاية سبتمبر 2019. **الوحدة: مليار .د.ج

الشكل رقم 02: هيكل الودائع تحت الطلب حسب المؤسسات المالية والبنكية للفترة 2010– 2019

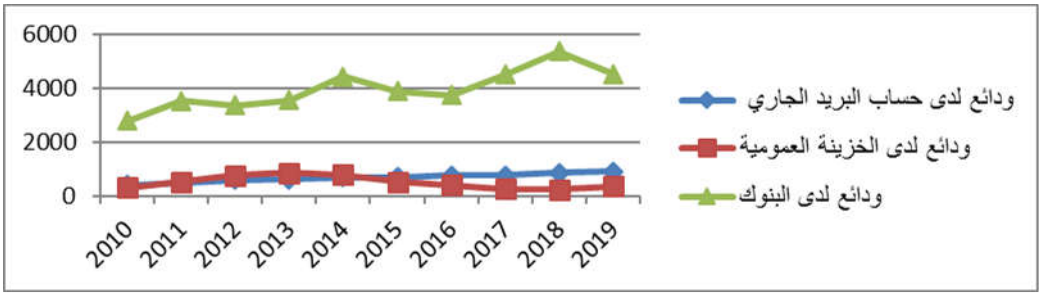

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 02 اعلاه.

يلاحظ من الجدول اعلاه، أن أكبر حجم للودائع الجارية يوجد لدى البنوك ثم تأتي مكاتب البريد في المرتبة الثانية وأخير الخزينة العمومية، اما من حيث تطور حجم هذه الودائع فهو في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، مع تسجيل زيادات معتبرة خلال سنوات 2011،2012،2013، وهذا راجع بالنسبة للأفراد الى التحسن المسجل في شبكة الاجور بداية من سنة 2008.أما بالنسبة لودائع الخزينة العمومية فقد عرفت تذبذبا في حجمها فمن 860.6 مليار دينار سنة 20123 ،كأعلى مقدار الى 241.8 مليار دينار سنة 2018، وهذا راجع لتدني ايداعات الإدارات والمؤسسات العمومية بدءا من سنة 2015، نتيجة تراجع مداخيل الدولة بالعملة الصعبة بفعل انهيار اسعار البترول وانعكاس ذلك على

الميزانية العامة للدولة، اما ايداعات الافراد بالخزينة العمومية فهي قليلة نظرا لطابعها الخاص، في حين الودائع لدى البريد فهي في ارتفاع مستمر فمن 412.8 مليار دينار سنة 2010 الى 908.8 مليار دينار سنة 2019، وهذا يفسر بالانتشار الواسع لشبكة مكاتب البريد على التراب الوطني، اما متوسط نسبة مجموع الودائع تحت الطلب الى الكتلة النقدية (M2) فهو يتراوح في حدود 40%، وهذه النسبة مرشحة للارتفاع في حال عصرنة اداء المؤسسات المالية والبنكية كشرط اساسي لنجاح عملية استعمال وسائل الدفع الكتابية في المعاملات المالية والتجارية، مع الاشارة الى ان حجم الودائع تحت الطلب هو الذي يساهم في اعداد الارضية المساعدة على استعمال وسائل الدفع الكتابية بشرط عصرنة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر.

2.3. سيولة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010 – 2020

تعبر نسبة الكتلة النقدية (M2) الى الناتج المحلي الخاو (PIB) عن سيولة الاقتصاد بمعنى مستوى استعمال الاعوان الاقتصاديين للسيولة النقدية في مجال التعاملات المالية والتجارية، كما هو بالجدول لموالي.

الجدول رقم 03: تطور نسبة سيولة الاقتصاد الوطني للفترة 2010 – 2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
$\frac{M2}{PIB}$	69,1	68,1	68	71,7	79,4	82	78,9	80,6	82,1	76,7	75.1

المصدر: مديرية السياسات والتوقعات بوزارة المالية الوضعية المالية: 2000– 2018، ص 02.

يلاحظ من الجدول اعلاه، ان نسبة السيولة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2020 تتراوح بين 68% كأدنى نسبة سنة 2012 و82% كأعلى نسبة سنة 2018، وهي نسب مرتفعة وهذا ما يفسر تفضيل الفرد الجزائري والمتعاملين الاقتصاديين استعمال السيولة النقدية خاصة في ظل عدم وجود نصوص قانونية تلزم استعمال وسائل الدفع البديلة عن النقود السائلة.

3.3. وضعية التداول النقدي وسرعته خلال الفترة 2010 – 2020

معطيات الجدول الموالي توضح لنا مستوى التداول النقدي للفترة 2010– 2020، اضافة الى نسبته من الكتلة النقدية (M2) وكذا سرعة هذا التداول والتي تمثل العلاقة بين تطور الكتلة النقدية وتطور النشاط الاقتصادي، وتقاس بالعلاقة : $v = \frac{PIB}{mm}$ أي الناتج المحلي الخام الى الكتلة النقدية (M2).

الجدول رقم04 : تطور حجم التداول النقدي في الجزائر للفترة 2010 – 2020 **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التداول النقدي	2098,6	2571,5	2952,3	3204,0	3658.9	4108.1
نسبة ت.ن (%) من M2	25,3	25,9	26,8	26,8	26.8	30.0
سرعة التداول (%)	1.4	1.5	1.5	1.4	1.3	1.2
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
حجم التداول النقدي	4497.2	4716.9	4926.8	5421.4	/	
نسبة ت.ن (%) من M2	32.5	13.5	29.6	32.6	/	
سرعة التداول (%)	1.3	1.2	1.2	1.3	1.3	

المصدر: النشرية الثلاثية لبنك الجزائر رقم:48. الاطلاع: في 2020/08/08 www.Bank-of-algeria

الملاحظ من معطيات الجدول اعلاه، ان متوسط نسبة التداول النقدي للفترة الممتدة من 2010 الى 2019 تقدر بـ 25 %، وهذا يعني ان نسبة مهمة من الكتلة النقدية (M2) يتم تداولها على شكل سيولة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 25.3 %سنة 2010 الى 32.6 %، سنة 2019. اما سرعة هذا التداول فقد عرفت نوعا من الاستقرار لكن عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.2 الى 1.5 وهذا يعني ان هناك تعطيل للنقود يترجم في ظاهرة الاكتناز اضافة الى وجود تعاملات على مستوى السوق الموازية، وبالتالي القضاء على ظاهرتي الاكتناز والسوق الموازية سيساهم بلا شك في استعمال وسائل الدفع الكتابية بمختلف انواعها.

4. ازمة السيولة النقدية لصائفة 2020، أسبابها ومظاهرها

1.4. أسباب أزمة السيولة لصائفة 2020:

إن اسباب أزمة السيولة لصائفة 2020، لا تعدو أن تكون امتدادا لما يعانيه الاقتصاد الجزائري من خلل في المنظومة البنكية والمالية بصفة عامة، غير أن الملامح الأولى لهذه الأزمة بدأت مع بداية السنة (2020)، والتي تميزت بانتشار جائحة "كرونا (COUVID- 19)"، الأمر الذي تسبب في توقف معظم النشاطات الاقتصادية والتجارية وذلك بداية من تاريخ 2020/03/12، ودخول البلاد في حجر صحي لفترات متتالية إلى ان برزت أزمة سيولة مع بداية شهر جويلية 2020، حيث توقف خلال فترة الجائحة دفع الضرائب والرسوم المستحقة، عدم تسديد الفواتير خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء والغاز، وبالمقابل كان هناك دفع لرواتب العمال بشكل عادي حتى بالنسبة للعمال الذين استفادوا من عطلة

مدفوعة بموجب المرسوم (رقم 69/20)، كل هذه الظروف جعلت من مستوى الانفاق بالنسبة للعائلات يرتفع مدفوعا باللهفة وعدم الثقة في المستقبل، وبالتالي الزيادة في الطلب على النقود في شكلها السائل سواء من أجل الانفاق المباشر أو الاكتناز، لنصل فيما بعد إلى حلول عيد الأضحى المبارك مع نهاية شهر جويلية، وكان ذلك تزامنا مع صب رواتب العمال (حوالي 4.09 مليون بالقطاع العمومي)، ومعاشات المتقاعدين (3.2مليون متقاعد)، مما شكل ضغطا كبيرا على مكاتب البريد تحديدا، كما رافق ذلك عدم التجاوب السريع لبنك الجزائر فيما يخص توفير السيولة اللازمة في وقتها.

2.4.مظاهر الأزمة وأهم نتائجها

بداية عاشت البنوك الجزائرية في المدة الأخيرة وضعا ماليا صعبا نتيجة الآثار السلبية لجائحة (COVID-19)، تميز خصوصا بأزمة سيولة حادة، حيث ان نسبة العجز في السيولة ارتفع من 49% شهر مارس 2020 الى 55% شهر ماي من نفس السنة، مع العلم انها كانت قد سجلت 20% مع بداية 2019 (حمزة، 2020)، غير ان هناك اسباب وعوامل اخرى ساهمت في هذه الوضعية خلال الخمس سنوات الأخيرة تمثلت اساسا في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة.

الجدول رقم 05: تطور نسبة حجم القروض المتعثرة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2015–2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التعثر	%10	%13	%17	%20	%25.2

المصدر: (بغداد عمار، 2020)

إضافة الى حجم القروض المتعثرة والتي وصلت سنة 2019 إلى أكثر من 25.2%، كما يوضحه الجدول أعلاه، فإن السيولة الإجمالية للبنوك قد واصلت انخفاضها سنة 2020، حيث انخفضت من 1.557,6 مليار دينار سنة 2018 إلى 1.100,8 مليار دينار سنة 2019، لتبلغ في الأخير مستوى 916,7 مليار دينار مع نهاية شهر ماي 2020، أي بتسجيل نقص قدره 184,2 مليار دينار مقارنة بما هو مسجل سنة 2019 (Banque d'Algerie, 2020). يضاف إلى عامل القروض المتعثرة، تراجع عائدات المحروقات خلال هذه الفترة خاصة مع بداية سنة 2020، نظرًا لانخفاض الطلب العالمي لهذه المادة نتيجة الشلل الاقتصادي بسبب جائحة "كورونا"، كما تواصل خلال هذه الفترة أيضا تآكل احتياطي الصرف (وصل الى أقل من 60 مليار دولار)، وأيضًا تهاوي قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية.

أما على مستوى مكاتب البريد فلم يخفي الزبائن (أصحاب الحسابات الجارية البريدية) تذمرهم من الاكتظاظ وطول الطوابير المشكلة أمام هذه المكاتب بسبب النقص الفادح في السيولة النقدية، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الطلب على هذه السيولة في مدة قصيرة بسبب الشروع في تسديد منحة التضامن التي أقرتها الحكومة لفائدة المتضررين من جائحة كورونا والمقدرة بـ 10.000 دج شهريا والتي شرع في تسديدها مع بداية شهر جوان 2020، إضافة إلى دفع رواتب الموظفين (أغلب الموظفين لديهم حسابات بريدية جارية)، وأيضا معاشات المتعاقدين، كل هذا يقابله التموين المحدود من طرف بنك الجزائر من السيولة لفائدة مكاتب البريد والذي يتم أسبوعيًا ولكنه غير كافي، يضاف إلى هذا تراجع عمليات التحويل المالي من طرف التجار ومسيري المؤسسات الاقتصادية في الحسابات البريدية والبنكية بسبب توقف النشاطات التجارية والاقتصادية (نسبة التراجع قدرة بـ 80%، حسب المديرة المركزية للاتصال بمؤسسة بريد الجزائر، علمًا بأن الموزعات الآلية التي يفترض أن تمكن أصحاب البطاقات من سحب أموالهم أصبحت عاطلة عن العمل مما زاد الوضع تعقيدًا.

5. حلول وإجراءات للتخفيف من حدة الأزمة حاليا وتجنبها مستقبلا:

1.5. على مستوى البنوك: تعتبر الشبكة البنكية في الجزائر ضعيفة من حيث درجة تغطية التراب الوطني، إذ تتكون حاليًا من 1964 وكالة بنكية أي بمعدل وكالة واحدة لكل 27.587 نسمة من السكان، في حين أن المعدل المعمول به هو 5000 نسمة لكل وكالة بنكية (محافظ بنك الجزائر، 2020) .

أما فيما يخص أزمة السيولة (2020)، ومقارنة بشبكة مكاتب البريد فإن الضغوطات على شبكة البنوك كانت أقل، ولكن رغم هذا وكما سبق الإشارة إليه فإن السيولة البنكية عرفت نقصًا حادا خلال هذه الفترة ولمواجهة هذه الوضعية، اتخذت لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر بتاريخ 2020/03/10 الإجراءات التالية (بنك الجزائر، 2020): تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية من 10% إلى 8%؛

- تخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند 3.25% وذلك ابتداء من 2020/03/15، الهدف من هذه الإجراءات هو تحرير هوامش إضافية للبنوك بالنسبة للنظام البنكي. بتاريخ2020/04/06 إصدار تعليمة من بنك الجزائر تحت رقم: 2020/05/06، أهم ما جاء فيها تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية لرفع مستوى التمويلات المتاحة؛

- بتاريخ 2020/04/29، قررت نفس اللجنة تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التحويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند 3% بدلاً من 3.25؛

- تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية من 8% إلى 6%، بهدف تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة؛
- رفع عتبات اعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض على النحو التالي:

أ– مدة الاستحقاق المتبقية أقل من سنة من 90% إلى 95 %؛

ب– مدة الاستحقاقات المتبقية من 01 سنة إلى أقل من 05 سنوات: من 80% إلى 90%؛

ج – مدة الاستحقاق المتبقية أكبر من سنة أو تساوي 05 سنوات من 70% غلى 85%؛

الهدف من هذا الإجراءات كلها هو زيادة قدرة البنوك على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

2.5. على مستوى مؤسسة بريد الجزائر

مقارنة بشبكة البنوك، تعتبر شبكة البريد أكثر توزيعًا على مختلف مناطق الوطن من حيث التغطية، ومن حيث العدد، الجدول الموالي يبين تطور عدد مكاتب البريد في الفترة الممتدة من 2013 الى 2020:

جدول رقم06: تطور عدد مكاتب البريد في الجزائر للفترة 2013– 2020

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المكاتب	3.559	3633	3678	3755	3824	3907	3992	4052

Source: Algérie Post: Rapport du ,11/7/2020. www.bourse.dz.com. Consulté le:11.08.20

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه، ان عدد مكاتب البريد في تزايد مستمر وهذا يؤهل هذه المؤسسة لأن تكون المؤسسة الأولى القريبة من المواطن في مجال تسوية معاملاته المالية والتجارية باستعمال الشيك البريدي، علما بأن معدل التغطية هو 10368 نسمة لكل مكتب بريدي واحد (Algerie poste, 2020).أما فيما يخص الإجراءات الاستعجالية المتخذة لمواجهة مشكل نقص السيولة للسداسي الأول لسنة 2020 فكانت كما يلي (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2020):

– دعوة الأشخاص المعنويين (الشركات) إلى استعمال وسائل الدفع الكتابية المتاحة بواسطة استعمال الصكوك المصادق عليها أو التحويلات من حساب إلى حساب أو تقديم صك بريدي للتحصيل من خلال نظام المقاصة الإلكترونية مع المنظومة المصرفية، وهذا لتجنب سحب الاموال على شكلها السائل؛

– تسقيف المبالغ المسحوبة عن طريق الموزعات الآلية عند 30 ألف دينار، تسقيف ايضا المبالغ المسحوبة نقدًا على مستوى الشبابيك عند مبلغ (100.000) مائة ألف دينار يوميًا لكل زبون، وفي حالة المبالغ التي تفوق هذا الحد، يمكن لأصحابها استعمال وسائل الدفع البديلة التالية:

- صيغة الصك المصادق عليه والذي يعده رئيس المكتب البريدي ويسلمه للزبون؛
- التحويل من حساب بريدي جاري إلى حساب بريدي جاري آخر بواسطة صك بريدي؛
- التحويل من حساب بريدي جاري إلى حاب بريدي جاري آخر بواسطة البطاقة الذهبية؛

كما يمكن لزبائن بريد الجزائر الحائزين على حسابات بريدية جارية تحرير صك بريدي لفائدة الغير سواء كان المستفيد حائزا لحساب بريدي جاري أو حساب بنكي (مدير بريد الجزائر، 2020).

ويبقى نجاح كل هذه الإجراءات مرهون بمدى تطور الوعي المالي لدى الفرد الجزائري وخاصة عامل الثقة حيث التعامل حين مع المؤسسات المالية والبنكية في الجزائر.

3.5. استعمال وسائل الدفع الكتابية بين الإلزام القانوني والتردد في التطبيق:

من الجانب التشريعي حاولت السلطات العمومية في الجزائر التدخل باستعمال هذه الوسيلة (التشريع)، قصد إجبار الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين على استعمال الوسائل الكتابية في التعاملات بدلاً عن النقود السائلة كلما تفوق قيمة التعامل حجم معين، ولكن الملاحظ هو التردد في تطبيق هذه النصوص القانونية، فقد سبق وأن صدر مرسوم تنفيذي تحت رقم: 442/05 مؤرخ في 2005/11/14، يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، حيث جاء في مادته الثانية:" يجب أن يتم كل دفع يتجاوز مبلغ (50.000) دج بواسطة الصك، التحويل، بطاقة الدفع، الاقتطاع، السفتجة، سند الأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى" (المرسوم 05/442، 2005)،غير أن أحكام هذا المرسوم تم إلغاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 289/06، بدون أي تبرير، ثم إصدار مرسوم تنفيذي آخر سنة 2010 تحت رقم 181/10 مؤرخ في2010/07/13، يتضمن تحديد الحد المطبق على عمليات الدفع التي تستوجب استعمال الوسائل الكتابية في حدود (500.000) دج، غير أن هذا المرسوم لم يطبق بحيث تم تعليق تطبيقه قبل موعد سريانه، وذلك تحت ضغط المحيط، خاصة تأثير السوق الموازية التي تستحوذ على النسبة الأكبر من المعاملات المالية والتجارية (سليمان ناصر، 2011)، أخيرا صدر المرسوم 153/15 المؤرخ في 2015/06/16 والذي ألغي المرسوم 181/10 السابق (المادة 08 منه)، ورفع سقف التعامل بوسائل الدفع الكتابية المذكورة آنفا إلى واحد مليون دينار جزائري (1000.000دج)، وهذا ابتداء من 2015/07/01.

إن تطبيق هذا المرسوم يعتبر حاليا في خانة التجميد بدواعي عدم توفر المحيط الملائم لتنفيذه، وقد يكون السبب الحقيقي في تجميده هو ضغط السوق الموازية التي لازالت تسيطر على جزء مهم من المعاملات المالية والتجارية، هروبا من الشفافية في التعامل أمام إدارة الضرائب، وأيضا لثقل الجهاز المصرفي.

4.5. الحلول والإجراءات المقترحة على المدى القريب والمتوسط:

تبعًا لما سبق عرضه وقصد حل ازمة السيولة النقدية في الجزائر، فهناك من يرى ضرورة ضخ كمية من السيولة في الاقتصاد الوطني في اطار اصلاح مالي شامل (BENOUARI, 2020)، بينما يرى آخرون ان الحل يكمن في اجراء اصلاحات على المدى القصير تخص قنوات امداد السيولة الى البنوك ومكاتب البريد، للتحكم في عملية توزيع السيولة (HAICHOUR, 2020).

أما من جانبنا فإننا نرى أنه من الضروري اتخاذ إجراءات وسن نصوص قانونية والقيام بإصلاحات مالية بهدف استعمال وسائل الدفع الكتابية (نقود كتابية) ومن بين الخطوات التي نراها ضرورية يلي:

- الإصلاح العميق للمنظومة المالية والبنكية مما يضمن الشفافية في التعامل والسرعة في التجاوب مع المتعامل سواء بالنسبة للأفراد أو المتعاملين الاقتصاديين؛

- الإصلاح الجذري والمركز للمنظومة الجبائية وجعلها أكثر عدالة وأكثر مرونة وشفافية (هذه الإصلاحات تكون قد بدأت بمناسبة الجلسات الوطنية لإصلاح النظام الجبائي المنعقدة بتاريخ 20-2020/07/22)؛

- اتخاذ بعض التدابير العملية والتي من شأنها تخفيف الضغط على مكاتب البريد في حالة سحب السيولة (النقود القانونية) مثل عدم اجبار الموظفين الجدد بفتح حسابات على مستوى البريد حصريا بل يترك الخيار للموظف، وأكثر من هذا تشجيع هؤلاء الموظفين على فتح حسابات جارية على مستوى البنوك خاصة في مراكز المدن أين تكون التغطية البنكية متوفرة؛

– نفس الملاحظة تطبق على المتقاعدين وذوي الحقوق وحتى الطلبة الجامعين وذلك بعدم إجبارهم على فتح حسابات جارية بريدية حصريًا على مستوى بريد الجزائر، بل توزيعهم على الشبكة البنكية لتخفيف الضغط؛

– إقامة مركز معتمد من طرف الدولة لبيع الأضاحي عن طريق التسديد بالشيك (مربوط مع مراكز البريد) وهذا إجراء يخفض من استعمال السيولة وأيضا قد يكون آلية لضبط الأسعار بالنسبة للأضاحي؛

– توفير المحيط الملائم لاستعمال وسائل الدفع الأخرى كالبطاقات بمختلف أنواعها خاصة على مستوى المحلات التجارية، وتسهيل اقتناء الأجهزة للازمة لذلك؛

– التسديد المباشر (اقتطاع من المصدر) لفواتير الغاز والكهرباء والماء وحتى الهاتف بالنسبة للعمال أصحاب المرتبات المنتظمة والقضاء نهائيا على استعمال السيولة النقدية في تسديد لهذه الفواتير؛

– مساهمة وسائل الإعلام المختلفة في الرفع من الوعي لدى المواطن فيما يخص هذا الموضوع، وأيضا فيما يخص أهمية الصيرفة الإسلامية، قصد استرجاع الثقة في المنظومة البنكية وفق هذا التوجه الجديد؛

6.الخلاصة:

في نهاية هذه الدراسة يمكن القول أن تفضيل استعمال النقود سائلة يعزى الى عدم الوعي بأهمية وسائل الدفع الكتابية سواء بالنسبة للفرد أو الاقتصاد ككل، وأيضاً ناتج عن ثقل التعامل مع الجهاز المالي والبنكي في الجزائر والذي لايزال يسير بطرق بيروقراطية (**وهذا ما يتطابق مع مضمون الفرضية الاولى**)، وان ازمة السيولة الأخيرة هي نتيجة لما يعانيه النظام المالي والبنكي في الجزائر من اختلالات (**وهذ تأكيد لصحة الفرضية الثانية**)، وعليه **كانت النتائج كما يلي:**

- تشكل النقود المتداولة نسبة معتبرة من الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع (M2)، 25%كمتوسط؛
- انخفاض سرعة تداول النقدي يفسر بوجود حقيقي لظاهرة الاكتناز إضافة إلى ضغط السوق الموازية؛
- تردد السلطات العمومية في فرض التعامل بوسائل الدفع الكتابية خاصة الشيك أدى إلى الاستمرار في استعمال المفرط للسيولة من طرف المواطن؛
- من الأسباب الرئيسية لأزمة السيولة لصائفة 2020، هو عدم العمل بمبدأ الاستشراف خاصة فيما يخص توفير الكمية اللازمة من السيولة في الوقت المطلوب عبر كافة مراكز السحب (بنوك ، بريد)؛

ومنه نقترح ما يلي:

- ضرورة تدخل بنك الجزائر في السوق ما بين البنوك في إطار مهامه الرقابية واستعماله لأدوات السياسة النقدية في الوقت المناسب (خاصة سياسة السوق المفتوحة و معدل إعادة الخصم)؛
- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر ومكاتب البريد بصرامة وفعالية في مجال الإمداد المنتظم بالسيولة؛
- العمل على عصرنة النظام المالي والبنكي بجعله أكثر تجاوباً مع المحيط الاقتصادي خاصة ما تعلق بامتصاص الكتلة النقدية الموجودة في السوق الموازية؛

- إعادة تفعيل النصوص القانونية الملزمة لاستعمال وسائل الدفع الكتابية ومتابعة تطبيقها؛

قائمة المراجع:

1. Algerie poste. (2020, 07 11). *rapport du 11/07/2020*. Consulté le 08 11, 2020, sur http://www.bourse.dz.com
2. Banque d'algerie. (2019, 12). *Bulletin statistique trimestriel.* Consulté le 07 29, 2020, sur http://www.Bank-of-Algeria.dz
3. Banque d'Algerie. (2020, 07 11). *Communiqué sur la situation économique, durant le premier trimestre 2020* . Consulté le 08 09, 2020, sur www.Banck-of-Algeria.dz
4. BENOUARI, a. (2020). Pour une injection massive de liquidité dans le cadre d'une reformes financière globale. *lapatrienews*.
5. FMI. (2018). *Rapport des services FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article iv.* newyork: Fond monétaire internatinal.
6. Fond monétaire international. (2018). *principaux indicaterurs économiques et financiers 2014-2023.* FMI.
7. HAICHOUR, m. (2020, 08 09). *la crise de la liquidité Est – elle systémique ou conjonctu rèlle ?* Consulté le 08 19, 2020, sur http://www.lapatrienews
8. minister des finances. (2018). *situation monétaire 2000-2018.* Consulté le 08 01, 2020, sur http://www.mf.org.dz

9. المرسوم رقم 442/05. (14 11, 2005). متضمن الحد المطبق على عمليات الدفع بوسائل الدفع الكتابية عبر القنوات البنكية والمالية. الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية.
10. بغداد عمار. (11 06, 2020). جمعية البنوك الجزائرية تصريح لـ: العربي الجديد.
11. بنك الجزائر. (2020). بيان لجنة عمليات السياسة النقدية. الجزائر.
12. خليل عبدالقادر .(2012) .الاقتصاد النقدي والبنكي .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
13. سليمان ناصر .(09 ,2011) .أزمة السيولة النقدية في الجزائر، أسباب وحلول .مجلة الباحث , pp. 269-272.
14. عبدالقادر السيد متولي. (2010). اقتصاديات النقود والبنوك. عمان: دار الفكر.
15. عبدالقادر خليل . (2012). الاقتصاد النقدي والمصرفي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
16. فتح الله ولعلو. (1981). الاقتصاد السياسي- توزيع المداخيل النقود والائتمان. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.
17. كحال حمزة. (2020). سيولة بنوك الجزائر تهوي تحت الخطوط الحمراء. العربي الجديد.
18. محافظ بنك الجزائر. (فيفري, 2020).

19. مدير بريد الجزائر. (21 07, 2020). ازمة السيولة. (bladi-info، المحاور)

20. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .(29 06 ,2020) .بيان .الجزائر ,الجزائر.